الأمم المتحدة S/2021/268

مجلس الأمن

Distr.: General
17 March 2021
Arabic
Original: English

**رسالة مؤرخة 17 آذار/مارس 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة**

أكتب إليكم بشأن الرسالة المؤرخة 11 كانون الثاني/يناير 2021 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة (S/2021/28).

فقد عملت المملكة العربية السعودية، بفرض سيطرتها على منظمة إقليمية واحتكار اجتماعاتها، على نشر الكراهية والانقسام في المنطقة. والواقع أن السياسات الإقليمية المدمرة التي اتبعها ذلك البلد إزاء جمهورية إيران الإسلامية وغيرها من بلدان المنطقة خلال العقود الأربعة الماضية لم تقتصر على هدر فرص عديدة للتعاون من أجل إقامة منطقة قوية ومستقرة ومزدهرة، بل إنها مهدت الطريق أيضا أمام قوى خارجية لتواصل تدخلها في المنطقة سعيا إلى تحقيق مصالحها المهيمنة.

وحكومة جمهورية إيران الإسلامية تؤكد من جديد سيادتها على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى الإيرانية في الخليج الفارسي، وتشدد على أن القرارات والتدابير التي اتخذها المسؤولون الإيرانيون في تلك الجزر اتُّخذت دائما على أساس مبادئ سيادة جمهورية إيران الإسلامية وسلامتها الإقليمية. لذلك، فإن مضمون البيان الختامي المرفق بالرسالة المذكورة يعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية لإيران، في انتهاك لمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وهو مرفوض رفضا قاطعا.

وما فتئت حكومة جمهورية إيران الإسلامية تتبع سياسة الصداقة وحسن الجوار حيال جميع البلدان المجاورة لها، وهي تعرب من جديد عن استعدادها، في هذا السياق، لإجراء محادثات ثنائية مع الإمارات العربية المتحدة بغية المضي في تعزيز العلاقات الثنائية وتسوية أي سوء فهم قد يكون قائماً بين البلدين. وفي غضون ذلك، فإن من البديهي أن السلامة الإقليمية لجمهورية إيران الإسلامية وسيادتها على الجزر المذكورة أمر غير قابل للتفاوض.

وفيما يتعلق باستخدام الاسم المزيّف الذي أُطلق على الخليج الفارسي في الوثيقة المذكورة آنفا، أود أن أشدد مرة أخرى على أن "الخليج الفارسي" هو الاسم الجغرافي الحقيقي الوحيد الذي يُطلَق على الرقعة المائية الواقعة بين إيران وشبه الجزيرة العربية، والذي ما فتئ يُستخدم منذ فجر التاريخ. وعلى نحو ما تشهد به الذاكرة المؤسسية لكل وكالات رسم الخرائط المعروفة، فقد أُطلق باستمرار اسم "الخليج الفارسي" على هذا المجال البحري، ومن ثم وجب على الجميع احترام ذلك.

21-03659 (A) 220321 230321

الرجاء إعادة استعمال الورق

كما إني أرفض رفضا قاطعا المعلومات المضللة وسلسلة الاتهامات الموجهة إلى جمهورية إيران الإسلامية التي أثيرت في البيان الختامي المذكور. والواقع أن الحملات المعادية لإيران، بما فيها النشر المنهجي الواسع النطاق للمعلومات المضللة والادعاءات التي لا أساس لها بشأن إيران، كانت دائماً أحد العناصر الرئيسية في الاستراتيجية الإقليمية التي تتبعها المملكة العربية السعودية بهدف صرف الانتباه عن السياسات العدوانية والمزعزعة للاستقرار التي ينهجها ذلك البلد في الخليج الفارسي والشرق الأوسط عموماً.

ويشاهَد المثال الحي على السياسات الإقليمية المدمرة التي تنهجها المملكة العربية السعودية في السنوات الست التي استغرقها عدوانها على اليمن وما أدى إليه من موت ودمار، حيث قتلت المملكة العربية السعودية آلاف المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال، واستهدفت المنازل والمساجد والمستشفيات والمدارس والأسواق والبعثات الدبلوماسية، وحتى حفلات الزفاف والجنائز، واستخدمت التجويع كوسيلة للحرب، مما تسبب في أسوأ أزمة إنسانية في العالم في التاريخ المعاصر، وحال دون دخول الوقود والغذاء والدواء والمعدات الطبية إلى اليمن، مما تسبب في حالة صحية خطيرة للغاية هناك. ويُنصح المسؤولون عن جرائم حرب من ذلك القبيل في اليمن، وهي جرائم تلقي على عاتقهم مسؤولية دولية، باختيار طريق التعاون بدلاً من طريق المواجهة. ولعل ذلك يبدأ بوضع حد للعدوان على اليمن ورفع الحصار اللاإنساني عنه، ومن ثم وضع الأساس لإيجاد تسوية سياسية لهذا النزاع. وجمهورية إيران الإسلامية مستعدة بدورها لمواصلة تقديم المساعدة الدبلوماسية لتيسير عملية سياسية يقودها اليمنيون ويأخذون بزمامها وتيسرها الأمم المتحدة.

أما توجيه اتهامات لا أساس لها بشأن برنامج إيران للقذائف التسيارية الدفاعية، فهو أيضا محاولة لإخفاء الاتجاه التصاعدي للإنفاق العسكري للمملكة العربية السعودية ورغبتها التي لا تُشبع في استيراد الأسلحة الفتاكة. وعلى أي حال، فإن الأرقام ذات الصلة أرقام معبرة تماما ولا يمكن دحضها. فعلى سبيل المثال، احتلّت المملكة العربية السعودية المرتبة الثالثة في العالم في عام 2018 من ناحية الإنفاق العسكري والمرتبة الخامسة في عام 2019. وفي السنوات الست الماضية، كانت المملكة العربية السعودية أكبر مستورد للأسلحة في العالم على الإطلاق. فقد استوردت أكثر من 12 في المائة من جميع الأسلحة التي تم تصديرها على الصعيد العالمي في الفترة بين عامي 2015 و 2019 و 11 في المائة في عام 2020. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى تقديرات معهد ستوكهولم الدولي لبحوث السلام، "من المتوقع أن تظل المملكة العربية السعودية من بين أكبر مستوردي الأسلحة في العالم خلال السنوات الخمس المقبلة". وهذه السياسات المتسمة بالنزعة العسكرية والإفراط في استيراد أكثر الأسلحة تطوراً من بين الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن وعدم الاستقرار في المنطقة.

بيد أن السبب الحقيقي لانعدام الأمن الإقليمي هو الحشد الهائل للقوات الأجنبية، التي تستضيف البحرين والإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية أعدادا كبيرة منها، إلى جانب العديد من المنشآت العسكرية الأجنبية. وإن إنشاء عدد كبير من القواعد العسكرية الأجنبية في الشرق الأوسط حوّل هذه المنطقة إلى أكبر تجمّع للمنشآت العسكرية الأجنبية في العالم.

وهناك أيضا عنصر آخر يجب عدم إغفاله عند النظر في التهديدات التي تشكلها المملكة العربية السعودية على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وهو دورها الطويل الأمد في دعم الإرهاب الدولي. فمن الموثق جيدا أن الجماعات الإرهابية والمتطرفة، ولا سيما العاملة ضمن المنطقة، جماعات يرعاها النظام السعودي بشكل أساسي.

وليس الموقف من خطة العمل الشاملة المشتركة الذي ورد في البيان الختامي المذكور أعلاه موقفا مفاجئا، نظرا لأن المملكة العربية السعودية، إلى جانب النظام الإسرائيلي، قاما بكل ما في وسعهما خلال التفاوض بشأن الخطة من أجل عرقلة تلك العملية، ولم تفتهما، حتى بعد اختتام تلك المفاوضات وتأييد مجلس الأمن لها بالإجماع من خلال قراره 2231 (2015)، أي فرصة لتقويض التنفيذ الكامل والفعال لتلك الخطة وذلك القرار، بسبل منها نشر المعلومات المضللة. وهما لا تزالان تتبعان تلك السياسات والممارسات بصورة منهجية في انتهاك صارخ لالتزاماتهما القانونية الصريحة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك بموجب القرار 2231 (2015).

وفي الختام، لا بد لي من التأكيد على أن إقامة العلاقات الودية والتعايش السلمي مع البلدان المجاورة كانا دائماً على رأس أولويات إيران، وسنواصل السعي إلى حفظ أمننا واستقرارنا وازدهارنا ضمن إطار منطقة قوية، وهو ما لا يمكن أن يتحقق إلا بالحوار الحقيقي والمشاركة النشطة والبنّاءة لجميع بلدان المنطقة على أساس الاحترام المتبادل وإشراك الجميع والمبادئ الأساسية للقانون الدولي. و "مبادرة هرمز للسلام"، المعروفة بتحالف الأمل، التي أطلقها رئيس جمهورية إيران الإسلامية في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/74/581-S/2019/933) تهدف إلى خدمة هذا الغرض. ويمكن لهذه المبادرة التي لقيت ردود فعل إيجابية من عدد من بلدان المنطقة حتى الآن أن تهيئ حيّزا مناسبا تعمل فيه جميع دول منطقة الخليج الفارسي معا من أجل إقامة منطقة أكثر أمنا واستقرارا وازدهارا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

*(توقيع)* مجيد **تخت روانجي**
السفير
الممثل الدائم